السيطرة على الفساد

دراسة في الاقتصاد العراقي والدول المجاورة

د. محمد نائف محمود مدرس

فارس جارالله نايف مدرس مساعد

قسم العلوم المالية والمصرفية/ كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة الموصل

مستخلص البحث

يهدف البحث التعرف على الفساد مفهوما وآثارا وقياسا واليات المكافحة والفساد واليات المكافحة والسيطرة، وكذلك دراسة هذه الظاهرة في العراق والدول المجاورة له (السعودية، الأردن، تركيا، إيران، الكويت) للمدة 2003 – 2009 وذلك من خلال استخدام مؤشر الفساد الصادرة عن البنك الدولي والسيطرة على الفساد الذي أصدرته منظمة الشفافية الدولية، توصل البحث إلى إن العراق احتل المراتب الأخيرة في هذين المؤشرين ثم إيران وسوريا، وكانت الأردن والكويت في المراتب الأولى.

مقدمة

يعد الفساد ظاهرة مجتمعية معقدة ذات أبعاد متعددة سياسية وثقافية وأخلاقية وقانونية واقتصادية، وان تحليل الفساد والتنظير له وبخاصة على المستوى الاقتصادي، أمر حديث العهد ويستدعي اللجوء إلى فروع من الاقتصاد ما زالت في طور التكوين، مثل اقتصاد الجريمة واقتصاد البيروقراطية والصفقات السياسية واقتصاد المعاملات والعقود.

إن الفساد وبمختلف أشكاله يعد هدرا للموارد الاقتصادية والبشرية ويعطل فرص الاستثمار في الأصول المادية والبشرية، ويساعد انتشار الفساد على زيادة حدة الاستقطاب الاجتماعي من خلال تدهور عدالة توزيع الدخل والثروة، الأمر الذي يقلل من الكفاءة المجتمعية ويعطل فرص التنمية. وعلى النقيض فان الحوكمة أو (إدارة الحكم الرشيد) ودولة المؤسسات والفصل بين السلطات والتوازن بينها والشفافية والإفصاح والمساءلة وسيادة القانون تقضي على فرص الفساد وتجعل أبواب النمو والتنمية مشرعة.

وقد قامت العديد من المنظمات العالمية وخاصة منظمة الشفافية الدولية والبنك الدولي بإجراء دراسات حول الفساد وإيجاد قيم ومؤشرات خاصة بالفساد، لمعظم دول العالم، وقد تباينت دول العالم في مؤشر الفساد ومؤشر السيطرة على الفساد.

يعد هذا البحث محاولة لدراسة الفساد في العراق والدول المجاورة وتطوره خلال المدة 2003 – 2009 واهم الجهود والمؤشرات في السيطرة عليه.

مشكلة البحث

في إطار سعي الدول نحو تحقيق معدلات النمو والتنمية الاقتصادية أهملت العديد من المتغيرات التي تؤثر تأثيرا كبيرا في هذه المعدلات ومن أهم هذه المتغيرات هو الفساد والذي يشكل عائقا كبيرا أمام توزيع عوائد النمو بالشكل العادل والصحيح.

أهمية البحث

تبرز أهمية البحث من خطورة موضوع الفساد، وحاجته إلى المزيد من البحث والتحليل والتأصيل العلمي فضلا عن تأثيره في مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للدولة والمجتمع، ويستمد البحث أهميته أيضا في إطار اهتمام مختلف المنظمات الاقتصادية العالمية مثل البنك الدولي ومنظمة الشفافية الدولية بموضوع الفساد وإيجاد مؤشرات خاصة به.

هدف البحث

يهدف البحث إلى التعرف على الفساد ودراسة أسبابه وتأثيراته المختلفة ووسائل معالجته والسيطرة عليه، ومن ثم دراسة مؤشر الفساد ومؤشر السيطرة على الفساد في العراق والدول المجاورة.

فرضية البحث

يفترض البحث إن دول العينة تتباين في مؤشر الفساد ومؤشر السيطرة على الفساد ذلك لاختلاف الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لهذه الدول.

منهجية البحث

اعتمد البحث منهج التحليلي النظري لموضوع الفساد ومن ثم التحليل الإحصائي لبيانات دول العينة للفترة 2003–2009. حيث تم تقسيم البحث إلى مبحثين أساسيين، المبحث الأول هو لدراسة الفساد من حيث المفهوم والأسباب والآثار والمعالجات والقياس وتناول المبحث الثاني الجانب التطبيقي لمؤشر الفساد ومؤشر السيطرة على الفساد لدول العينة.

المبحث الأول

الفساد: المفهوم، الأسباب، الآثار، المعالجات

مفهوم الفساد

تشير كلمة الفساد في اللغة العربية إلى العطب وتأتي من الفعل فَسَدَ وهو بمعنى أعطب، وضد صَلَحَ والفساد لغة البطلان وفسد الشيء أي بطل واضمحل وتفاسد القوم إي تدابروا وقطعوا الأرحام. والفساد هو التلف والعطب والاضطراب والخلل وإلحاق الضرر[1] أما في اللغة الانكليزية فقد عرف قاموس أكسفورد الفساد بأنه سلوك غير صادق وغير قانوني وخاصة من قبل الناس الذين يعملون في الوظائف الرسمية.

وتأسيساً على ما سبق يمكن القول إن الدلالة اللغوية لكلمة الفساد تعني التلف وإلحاق الضرر والأذى بالآخرين من خلال التصرفات غير القانونية وغير الصحيحة[2].

ويقصد بالفساد الإداري وجود الخلل في الأداء نتيجة الخطأ المتعمد وإتباع الأهواء والزلل والانحراف عن الطريق المستقيم. وبعامة فان الفساد الإداري يعني (سوء استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة)[3].

صور وأشكال الفساد

تتعدد صور وأشكال الفساد باختلاف الأماكن والمؤسسات والدول، ويمكن تصنيف صور الفساد إلى الآتي[4].

1. استغلال المنصب العام للصالح الخاص.
2. تقاضي الرشوة.
3. العمولات.
4. الاختلاس.
5. محاباة الأقارب.
6. المحسوبية.
7. التهرب من الضرائب.
8. بيع المناصب العامة نظير مقابل مالي.

أسباب الفساد الإداري

تتفق أراء المحللين على أن الفساد ينشأ ويترعرع في المجتمعات التي تتصف بالاتي[1]:-

1. ضعف المنافسة السياسية.
2. نمو اقتصادي منخفض وغير منتظم
3. ضعف المجتمع المدني وسيادة السياسات القمعية.
4. غياب الآليات والمؤسسات التي تتعامل مع الفساد.

وعكس ذلك تتميز المجتمعات الخالية من الفساد بالآتي:

1. احترام الحريات المدنية.
2. المحاسبة الحكومية.
3. نطاق واسع من الفرص الاقتصادية المتاحة للأفراد.
4. منافسة سياسية منتظمة هيكليا ومؤسسيا.

واختلفت النظريات في تفسير أسباب الفساد على النحو الآتي:

- ترجح النظرية الاقتصادية الفساد إلى البحث عن الريع بسبب التفاعل بين الزبائن سواء أكان قطاعا اسريا أو مواطنين عاميين أو سياسيين رسميين عموميين وأفرادا آخرين يتصفون بالفساد.
- أما علماء السياسة فقد تباينت وجهات نظرهم، فمنهم من يعتقد إن الفساد دالة لنقص المؤسسات السياسية الدائمة وضعف وتخلف المجتمع المدني. وينظر آخرون إلى الفساد بأنه وسيلة للمحافظة على هياكل القوى القائمة الفاسدة ونظم السيطرة على الفساد.
- العوامل الدولية المتمثلة بالمساعدات الخارجية والاستثمارات الأجنبية والتجارة الخارجية هي احد أسباب الفساد وتكون وسيلة من الوسائل التي يمكن من خلالها جني الريع من قبل الموظفين الفاسدين.
- السيطرة التاريخية للدول على الشؤون الاقتصادية والسياسية، إذ إن جذور الفساد تكمن في هذه في هذه السيطرة، مما يخلق فرصا لجني الريع والبحث عنه من جهة. من جهة أخرى أضعفت هذه السيطرة من قدرة المواطنين على محاسبة السياسيين والموظفين الرسميين على تصرفاتهم الفاسدة.
- العوامل الداخلية مثل ضعف المنافسة السياسية والمجتمع المدني وقلة الفرص الاقتصادية المتاحة للأفراد لتحسين مستوى دخلهم وكذلك غياب الآليات المؤسسية التي تتعامل مع الفساد.

الآثار الاقتصادية للفساد

على الرغم من أن الأدبيات الاقتصادية لم تتناول موضوع الفساد إلا قليلا ألا انه يمكن رصد بعض الآثار الاقتصادية للفساد وكما يأتي[1]:-

1. آثار الفساد في النمو الاقتصادي

تشير دراسات النمو والتنمية إلى إن قوة المؤسسات القانونية والحكومية وانخفاض مستويات الفساد يؤثران إيجابا في النمو الاقتصادي، إذ إن الكثير من الاقتصادات القادرة

على المنافسة لا تعاني من الفساد لأنه ليس فيها سوى القليل من الريع الاقتصادي، ولان فرص استغلال النفوذ من قبل المسؤولين في الحكومة تكون محدودة وفي أضيق نطاق.

وإن وجود الفساد الواسع في مؤسسات الدولة يعمل على تأخير النمو والتنمية وعلى توزيع منافع النمو بشكل غير متساو وذلك من خلال تعميق التفاوت بين الدخول وسوء الإنفاق الحكومي والتحيز الضريبي.

2. الآثار في الاستثمار المحلي

أجريت العديد من الدراسات على مجموعة من الدول الأسيوية حول إجمالي الاستثمار المحلي وتوصلت هذه الدراسات إلى إن تخفيض مستوى الفساد مع بقاء الأشياء الأخرى ثابتة تؤدي إلى رفع نسبة إجمالي الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي.

3. الآثار في الاستثمار الأجنبي

أكدت الدراسات إن الفساد في الدول المُضيفة يثبط الاستثمارات الأجنبية بالرغم من الحوافز الكبيرة التي تقدمها الدول لاستدراج هذه الاستثمارات مثل الإعفاء الضريبي وغير ذلك، وأكدت هذه الدراسات إن هذه الدول تستطيع أن تجذب الاستثمارات الأجنبية دون حوافز ضريبية إذا استطاعت السيطرة على الفساد في بلدانها.

4. الآثار في الإنفاق الحكومي

إن الفساد يشوه تكوين النفقات العامة بعيدا عن التشغيل وبعيدا عن حاجة المجتمع، كما يقلل الفساد من إنتاجية الاستثمارات العامة والبنية التحتية للبلد، كما إن زيادة الفساد تؤدي إلى تخفيض نوعية طرق المواصلات وتزايد معدلات الانقطاع الكهربائي وعيوب الاتصالات وفقدان المياه.

5. الآثار في الفقر

إن الرغبة في الحصول على رشاوى يشوه المشاريع العامة والتي لا تحصل على ميزانية كافية وان كانت قيمتها الاجتماعية مرتفعة، فمشاريع الدفاع الكبيرة غالبا ما تنال حظوة

بين السياسيين والبيروقراطيين بسبب حجمها وسرية غالبيتها. وتكون عقودها غالبا على حساب الصحة والتعليم، ويؤدي الفساد إلى تفاقم الفقر، إذ إن الفقراء لديهم وسائل اقل في رشوة المسئولين للحصول على ما يريدون لذا فهم يتعرضون للضرر جراء الفساد.

آليات مكافحة الفساد

إن تعقد ظاهرة الفساد وإمكانية تغلغلها في جوانب الحياة كافة ونتيجة لآثارها السلبية في مفاصل الحياة كافة، فقد وضعت عدة آليات لمكافحة هذه الظاهرة[!].

1. المحاسبة: وهي خضوع الأشخاص الذين يتولون المناصب العامة للمساءلة القانونية والإدارية والأخلاقية عن نتائج إعمالهم.
2. المساءلة: وهي حق المواطنين من الحصول على المعلومات اللازمة عن أعمال الإدارات العامة.
3. الشفافية: هي وضوح ما تقوم به المؤسسة ووضوح علاقتها مع الموظفين وعلانية الإجراءات والغايات والأهداف.
4. النزاهة: وهي منظومة القيم المتعلقة بالصدق والأمانة والإخلاص والمهنية في العمل.
5. إلزام الأفراد الذين يتولون مناصب عامة في الأجهزة التشريعية والتنفيذية والقضائية الإفصاح العام والعلني عن أصولهم المادية ودخولهم ومن يعولون.
6. سن قوانين تفصل وبشكل واضح بين قطاع الأعمال والعملية السياسية والوظيفة العامة.
7. إعادة القوانين المنظمة لأنشطة مؤسسات المجتمع المدني وضمان استقلالها عن هيمنة الدولة حتى تستطيع القيام بدورها بفعالية.

وأشارت بعض الدراسات إن معالجة مشكلة الفساد يكون من خلال مجموعة من الإجراءات وكما يأتي[!]:-

1. التقليل من الفرص المتاحة لجني الأرباح من الفساد

ويكون ذلك من خلال التحرر الاقتصادي والحد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال المزيد من الإصلاحات الاقتصادية كالخصخصة وإزالة الرقابة على القطاع المصرفي ورفع الإعانات وتخفيض التعريفة الجمركية.

2. توفير البيئة المؤسسية

وذلك من خلال الرقابة المحكمة لهذه المؤسسات والتنظيم الصارم للإصلاحات الاقتصادية حتى لا يكون المنتفع النهائي من هذه الإصلاحات النخبة التي تنتمي إلى الدولة، إذ يمكن الحد من الفساد بخلق المؤسسات الديمقراطية الجديدة كالمشرعين المنتخبون ولجان البرلمان المنتخبة والمؤسسات الرقابية ونحوها.

3. توافر الإرادة السياسية

تؤدي الإرادة السياسية دورا كبيرا في مكافحة الفساد وهذا غير متوافر في العديد من الدول الأسيوية والإفريقية ودول أمريكا اللاتينية بسبب المشاكل السياسية التي تعانيها هذه البلدان من النزاعات الداخلية والعرقية وانشغال السياسيين بهذه الصراعات.

4. الاتفاقات الدولية

إن المبادرات في مجال مكافحة الفساد على المستوى الدولي والإقليمي وعقد الاتفاقات الدولية متعددة الأطراف لمراقبة الفساد من الممكن أن يقلل من الفساد، حيث المعلومات وتبادل الخبرات والتعاون في الإجراءات لمحاكمة المتورطين في الفساد. كما إن منظمة الشفافية الدولية والبنك الدولي من خلال برنامج الحوكمة تلعب دورا بارزا في محاربة الفساد.

5. المساواة بين الأجر والإنتاجية

حتى لا يكون إثراء بلا سبب ولا يكون هناك غبنا في الأجر وهي من صور الفساد في المجتمعات المعاصرة وإذا اختل هذا المبدأ فان الحرص على الحصول على المال من مصدر آخر غير العمل سيزيد.

الحد الأمثل للفساد

أكد كليتجارد في كتابه السيطرة على الفساد انه ليس من الضروري أن يكون الحد الأدنى المرغوب فيه من الفساد هو بالضرورة صفرا. بل حين تساوي كلفة إزالة الفساد التكلفة المادية والاجتماعية فهذه هي النقطة التي يجب أن تتوقف فيه محاربة الفساد[1]، حيث إن بعض الدول في سعيها لمحاربة الفساد تقوم بإنشاء المؤسسات والمفوضيات مثل مفوضية النزاهة ودواوين الرقابة المالية ومكاتب المفتش العام في الوزارات المختلفة التي تأخذ على عاتقها هذه المهمة ويتم تزويدها بجميع المستلزمات المادية والإدارية والمالية والبشرية وهذه تعتبر كُلف اجتماعية واقتصادية يتحملها المجتمع والدولة من خلال المبالغ والإمكانيات التي يتم رصدها لهذه المؤسسات، وقد تنشأ بعض مظاهر الفساد في هذه المؤسسات نفسها، وبالتالي فان إزالة أو التقليل الفساد من قبل هذه المؤسسات تجعل التكلفة باهظة وأحيانا اكبر من الفساد ومشاكله الاقتصادية والسياسية.

وكذلك فان محاولة جعل معدل الفساد صفرا في المجتمع قد يكون صعبا في جميع المجتمعات المتقدمة أو النامية، لذلك يجب تقليل الفساد وآثاره إلى المستويات الأدنى قدر الإمكان ومن خلال مجموعة الإجراءات والقوانين والمؤسسات التي تجعل الفساد في أضيق الأماكن واقل تكلفة مادية واجتماعية واقتصادية.

المبحث الثاني

دول العينة ومقاييس الفساد والجانب التطبيقي

أولا: دول العينة

تم اختيار مجموعة من الدول لدراسة مستوى الفساد وكذلك مستوى السيطرة على الفساد فيها، وهذه الدول تمثل العراق والدول المجاورة أو المحيطة به (السعودية، الأردن، سوريا، تركيا ، إيران، الكويت) وتختلف هذه الدول من حيث درجة التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، إذ تضم العينة دولتين خليجيتين هما السعودية والكويت، وتمتاز باقتصاد يعتمد

بشكل كبير على النفط، ثم الأردن وسوريا وهما دولتان غير نفطيتان ، ثم تركيا التي تتميز باقتصاد كبير ويعتمد على الموارد الطبيعية والتجارة والموقع الإستراتيجي، أما إيران فهي أيضا دولة نفطية لكنها تمر بحصار اقتصادي حاليا، وهذا الوضع اثر في النشاط الاقتصادي وظهور بعض المشاكل الاقتصادية. أما العراق فقد تميز بمرور نحو ثلاثين سنة من عدم الاستقرار الاقتصادي إذ دخل في أكثر من حرب ثم حصار اقتصادي، ثم احتلال عسكري وعدم استقرار داخلي.

ثانيا: قياس الفساد

1. مؤشر الفساد

أصدرت منظمة الشفافية الدولية (transparency international organization)[11] مجموعة من التقارير السنوية حول مؤشر الفساد لمعظم دول العالم ومنذ العام 1999 وقد صدر آخر تقرير عام 2009، وتم اعتماد مؤشر الفساد من قبل المنظمة والتي تتراوح قيمته بين (0-10) وتمثل القيمة (صفر) أعلى مستوى فساد للدولة والقيمة (10) تعني اقل مستوى فساد. وقد تم ترتيب الدول في التقارير السنوية للمنظمة حسب هذا المؤشر فالدولة الأقل فسادا تحتل القيم القريبة من (10)، والدول الأكثر فسادا تحتل القيم القريبة من (الصفر).

والجدول الآتي يبين مؤشر الفساد للدول العربية للسنوات 2003 – 2009

جدول (1)

مؤشر الفساد في الدول العربية للسنوات (2003 – 2009)

السنة الدولة	2003	2005	2007	2009	السنة الدولة	2003	2005	2007	2009
قطر	5,6	5,9	6	7	مصر	3,3	3,4	2,9	2,8
الإمارات	5,2	6,2	5,7	6,5	اريتريا	–	2,6	2,8	2,6
عمان	6,3	6,3	4,7	5,5	سوريا	3,4	3,4	2,4	2,5

البحرين	6,1	5,8	5,0	5,1	لبنان	3,0	3,1	3,0	2,5
الأردن	4.6	5,7	4,7	5,0	ليبيا	2,1	2,5	2,5	2,5
السعودية	4,5	3,4	3,4	4,3	موريتانيا	–	–	2,9	2,1
تونس	4,9	4,9	4,2	4,2	اليمن	2,6	2,7	2,5	2,1
الكويت	5,3	4,9	4,3	4,1	العراق	2,2	2,2	1,5	1,5
المغرب	3,3	3,2	3,5	3,3	السودان	2,3	2,1	1,7	1,5
الجزائر	2,6	2,8	3,0	2,8	الصومال	–	2,1	1,4	1,1
جيبوتي	–	–	2,9	2,8					

المصدر: منظمة الشفافية الدولية: التقرير السنوي ! ! ! !- ! ! ! ! www.trasparency.org

من الجدول يمكن ملاحظة (1) إن أفضل الدول في هذا المؤشر هي دولة قطر والإمارات العربية المتحدة حيث تتجاوز قيمة المؤشر القيمة الوسطى ثم سلطنة عمان فالبحرين.

أما الدول التي احتلت المراتب الأخيرة في هذا المؤشر فهي العراق والسودان والصومال.

والجدول (2) يمثل مؤشر الفساد لدول العينة للمدة 2003- 2009

جدول (2)

مؤشر الفساد في دول العينة للسنوات 2003 – 2009

السنة / الدولة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
العراق	2,2	2,1	2,2	1,9	1,5	1,3	1,5
السعودية	4,5	3,4	3,3	3,3	3,4	3,5	4,3
الأردن	4,3	5,3	5,7	5,3	4,7	5,1	5,0
سوريا	3,4	3,4	3,4	2,9	2,4	2,1	2,6
تركيا	3,1	3,2	3,5	3,8	4,1	4,6	4,4

إيران	3,0	2,9	2,9	2,7	2,5	2,3	1,8
الكويت	5,3	4,6	4,7	4,8	4,3	4,3	4,1

المصدر: منظمة الشفافية الدولية: التقرير السنوي 2003–2009 www.trasparency.org

من الجدول (!) يمكن ملاحظة الآتي:

العراق

يحتل المراتب الأخيرة في مؤشر الفساد (قريب من الصفر) أي إن نسبة الفساد مرتفعة وازدادت هذه النسبة خلال فترة الدراسة حيث كان عام 2003 تقريبا (2,2) وهي نسبة متواضعة، ثم ليكون أكثر سوءا في السنوات اللاحقة لتصل إلى أدنى حد وهي (1,3) عام 2008، ثم ليرتفع قليلا في عام 2009 ليكون (1,5). إن انخفاض قيمة المؤشر هو نتيجة لمجموعة من الأسباب مثل الحروب التي خاضها العراق والحصار الاقتصادي، وأخيرا عدم الاستقرار السياسي وضعف مؤسسات النزاهة والرقابة.

السعودية

كان المؤشر عام 2003 تقريبا (4,5) وهو قريب من المتوسط العام للمؤشر ولكن في السنوات اللاحقة انخفضت قيمة المؤشر مما يعني ازدياد نسبة الفساد ليصل إلى (3,5) عام 2005 إلا إن المؤشر عاد ليرتفع إلى (4,3) مما يعني تحسنا طفيفا أيضا في قيمة المؤشر، إن قيمة المؤشر في المملكة هو قريب من القيمة الوسطى للمؤشر وهناك تغير طفيف بالارتفاع والانخفاض لقيمة المؤشر، وذلك لعدم وجود مؤسسات مكافحة الفساد بشكل فعال، بالرغم من وجود هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والتي تنحصر وظيفتها في مكافحة بعض المظاهر الاجتماعية والأخلاقية.

الأردن

احتل الأردن المرتبة الثانية بين الدول العربية في مجال مؤشر الفساد بعد عُمان، والمرتبة الأولى في دول العينة إذ أن المؤشر في معظم السنوات كان فوق المتوسط مما يعني إن جهود مكافحة الفساد في هذا البلد تسير في اتجاه جيد.حيث كان قيمة المؤشر في عام 2003 هو (4,3) ثم ارتفع إلى (5,3) عام 2005 ثم (5,0) عام 2009.

إن ارتفاع قيمة المؤشر في الأردن بالنسبة لدول العينة يرجع لقوة البرلمان والهيئات المشكلة فيها لمراقبة عمل الدوائر والمؤسسات، بالإضافة إلى فعالية ونشاط مؤسسات المجتمع المدني مثل النقابات والاتحادات.

سوريا

إن مؤشر الفساد في سوريا يتجه نحو الانخفاض مما يعني إن نسبة الفساد في ازدياد ، إذ كان قيمة المؤشر في عام 2003 هو (3,4) لينخفض في عام 2006 إلى (2,9) ثم ينخفض أيضا إلى (2,6) عام 2009. يمكن إرجاع أسباب هذا الانخفاض في قيمة المؤشر إلى جملة من الأسباب تتمثل بداية بالسيطرة المركزية للدولة على القرار الاقتصادي وغياب مؤسسات وهيئات الرقابة على عمل الوزارات، فضلا عن ضعف مؤسسات المجتمع المدني وعدم فعاليتها وكذلك الأوضاع السياسية وعدم استقرارها بين سوريا وبعض الدول المجاورة لها.

تركيا

إن مؤشر الفساد في تركيا لم يتجاوز المتوسط العام إلا أنها تتوجه نحو تحقيق التقدم في هذا المجال إذ ارتفع قيمة المؤشر من (3,1) عام 2003 إلى (3,8) عام 2006 ثم إلى (4,4) عام 2009. على الرغم من تواضع قيمة المؤشر إلا انه بدا بالارتفاع وبشكل مستمر، إذ مرت تركيا بجملة من الأزمات السياسية الداخلية والخارجية فضلا عن عدم الاستقرار الاقتصادي، إلا إنها استطاعت في السنوات السبعة السابقة من تحقيق الاستقرار في معظم الأمور السياسية والاقتصادية.

إيران

انخفضت قيمة مؤشر الفساد في إيران وبشكل كبير بالرغم من تواضع قيمة المؤشر في الأصل إذ كان في عام 2003 قيمته (3,3) ثم لينخفض عام 2006 إلى (2,7)، ثم إلى (1,8) عام 2009، وهذا مؤشر خطير على زيادة نسبة الفساد في إيران. ويرجع أسباب هذا

الانخفاض إلى العديد من الأسباب مثل الحرب وعدم الاستقرار السياسي مع العالم الخارجي وعدم الاستقرار الداخلي وكذلك الحصار الاقتصادي المفروض عليها بسبب البرنامج النووي.

الكويت

في دولة الكويت بعامة كان مؤشر الفساد قريب من المتوسط العام إلى أن المؤشر بدأ ينخفض من (5,3) عام 2003 إلى (4,8) عام 2006، ثم في عام 2009 وصل قيمة المؤشر إلى (4,1)، مما يدل على ازدياد نسبة الفساد على الرغم من دولة الكويت تتميز بوجود برلمان قوي وهيئات برلمانية تراقب عمل الحكومة والنشاط التجاري بشكل عام، إلا أن العلاقة غير الايجابية بين الحكومات المتعاقبة والتي يتم حلها وإعادة تشكيلها عند كل أزمة وكذلك حل البرلمان أدى نوع من عدم الاستقرار.

2. السيطرة على الفساد

طور البنك الدولي مؤشرا خاصا بالفساد اسمه (السيطرة على الفساد control of corruption)[!!] وهو احد المتغيرات المهمة لترسيخ مبدأ الحوكمة أو الحكم الرشيد في الدولة والمؤشر يقيس مدى سيطرة الدولة على الفساد في القطاع العام ويتراوح قيمة المؤشر بين (+ !! !) وهو أعلى قيمة ويؤشر أعلى سيطرة على الفساد. و (– !! !) وهو اقل قيمة ويؤشر اقل سيطرة على الفساد. والجدول الآتي يوضح السيطرة على الفساد في الدول العربية.

جدول (**3**)

السيطرة على الفساد في الدول العربية للسنوات **2002 – 2004**

السنة الدولة	2002	2004	2006	2008	السنة الدولة	2002	2004	2006	2008
قطر	0,97	0,82	0,94	1,24	مصر	0,33-	0,46-	0,52-	0,67-
الإمارات	1,04	1,11	0,88	1,02	اريتريا	0,18	0,25-	0,31-	0,38-
عمان	0,96	0,76	0,67	0,59	سوريا	1,02-	1,31-	1,17-	1,49-
البحرين	0,75	0,63	0,47	0,88	لبنان	0,40-	0,57-	0,82-	0,83-
الأردن	0,06	0,44	0,35	0,41	ليبيا	0,79-	0,77-	0,79-	0,81-
السعودية	0,45	0,06-	0,11-	0,11	موريتانيا	0,27	0,14-	0,61-	0,80-
تونس	0,53	0,34	0,08	0,04-	اليمن	0,78-	0,96-	0,74-	0,73-
الكويت	1,08	0,86	0,71	0,50	العراق	1,58-	1,63-	1,59-	1,48-
المغرب	0,08-	0,08-	0,26-	0,26-	السودان	1,02-	1,31-	1,17-	1,49-
الجزائر	0,73-	0,60-	0,43-	0,44-	الصومال	1,13-	1,79-	1,83-	1,90-
جيبوتي	0,69-	0,48-	0,62-	0,33-					

المصدر: البنك الدولي www.worldbank.org/governance matters

يلاحظ من الجدول (3) إن معظم الدول العربية في مؤشر السيطرة على الفساد هي بـالقيم السالبة لهذا المؤشر باستثناء قطر والإمارات وعُمان والبحرين والأردن مما يـدل علـى ضـعف الهيئات والمؤسسات العاملة في مجال السيطرة على الفساد.

جدول (!)

السيطرة على الفساد لدول العينة للسنوات ! ! ! ! – ! ! ! !

السنة الدولة	2003	2004	2005	2006	2007	2008
العراق	1,17-	1,63-	1,48-	1,59-	1,45-	1,48-

السعودية	0,03	0,06–	0,02–	0,11–	0,16–	0,11
الأردن	0,39	0,44	0,34	0,35	0,38	0,41
سوريا	0,51–	0,56–	0,66–	0,84–	0,93–	1,07–
تركيا	0,21–	0,13–	0,01	0,08	0,09	0,01
إيران	0.30–	0,50–	0,52–	0,50–	0.53–	0.71–
الكويت	0.90	0,88	0,79	0.71	0,40	0,50

المصدر: البنك الدولي: **www.worldbank.org/governance matters**

من الجدول 4 يمكن ملاحظة النقاط الآتية حول الدول:–

العراق

من الجدول يُلاحظ انخفاض مؤشر السيطرة على الفساد بالرغم من تواضع المؤشر أصلا إذ انه اقل من الصفر، وخلال مدة الدراسة يلاحظ إن عدم السيطرة على الفساد في ازدياد، فقد كان قيمة المؤشر هو (–1,17) عام 2003 لينخفض بشكل اكبر ليصل إلى (–1,48) عام 2008.

السعودية

إن قيمة مؤشر السيطرة على الفساد في السعودية أيضا بدأ بالانخفاض إذ انه كان في عام 2003 موجبا وقيمته (0,03) إلا انه انخفض في السنوات اللاحقة حتى عام 2008 واقترب من (0,11) وهذا مؤشر للسنوات القادمة في حالة زيادة السيطرة على الفساد.

الأردن

يعتبر الأردن من أكثر دول المنطقة في هذا المؤشر في السيطرة على الفساد بالرغم من تواضع تطور قيمة المؤشر خلال سنوات الدراسة حيث ازداد قيمة المؤشر من (0,39) عام !!!! إلى (0,41) عام 2008.

سوريا

تتجه سوريا نحو انخفاض قيمة مؤشر السيطرة على الفساد إذ انخفضت قيمة المؤشر من (-0,51) عام 2003 إلى (-1,07) عام 2008، وهذا مؤشر خطير في عدم السيطرة على الفساد.

تركيا

إن مؤشر السيطرة على الفساد في تركيا يتوجه نحو الارتفاع بالرغم من كونه قريب من المتوسط العام للمؤشر، حيث انه كان سالبا في السنوات 2003 و2004 إلا انه تطور خلال السنوات اللاحقة إلى (0,09) و(0,01) في العامين 2007 و2008.

إيران

يمكن ملاحظة إن قيمة مؤشر السيطرة على الفساد في إيران يتجه نحو الانخفاض بشكل كبير إذ إن قيمة المؤشر انخفضت من (-0,30) عام 2003 إلى (-0,52) عام 2005 ثم إلى (-0,71) عام 2008 مما يدل على انخفاض القدرة في السيطرة على الفساد.

الكويت

بالرغم من قيم السيطرة على الفساد هي موجبة في الكويت إلا إن الملاحظ على قيمة المؤشر أيضا انخفاضه، إذ انخفض المؤشر من (0,90) عام 2003 إلى (0,79) عام 2005 ثم إلى (0,50) عام 2008، مما يعني أيضا انخفاض السيطرة على الفساد.

الاستنتاجات

توصل البحث إلى عدد من الاستنتاجات وكما يأتي:

1. إن الفساد ظاهرة متعددة الأبعاد والآثار، إذ تؤثر في مختلف الجوانب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، إلا إن تأثيراته الاقتصادية اشد وأعمق.
2. لم يتم الاهتمام بالفساد بوصفه متغير مؤثر في النمو والتنمية الاقتصادية إلا في المدد الزمنية القريبة، ولم تأخذ نصيبها من البحث والتأصيل في الأدبيات الاقتصادية.
3. تحتل الأردن المرتبة الأولى في مجال مؤشر السيطرة على الفساد وانخفاض نسبة الفساد، ثم الكويت وتركيا.
4. يحتل العراق المراتب الأخيرة في السيطرة على الفساد وارتفاع نسب الفساد فضلا عن إيران وسوريا.

5. تحتل السعودية المراتب المتوسطة في مجال السيطرة على الفساد ونسبة الفساد.

المقترحات

في ضوء ما توصل إليه البحث من استنتاجات يمكن اقتراح الآتي:

1. زيادة البحوث والدراسات المتعلقة بالفساد من حيث الأبعاد والآثار والمعالجات ودراسة تأثيراته المختلفة في مختلف نواحي المجتمع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية
2. تنمية المؤسسات العاملة في مجال مكافحة الفساد والسيطرة عليه ، مثل مفوضيات النزاهة واللجان البرلمانية ، ومؤسسات المجتمع المدني
3. بناء ودعم القدرات من خلال أدوات عملية وبرامج تدريبية تعمل على تمكين المؤسسات وتطبيق إجراءات محاربة الفساد بشكل كبير.
4. ترسيخ ثقافة النزاهة في المجتمع بشكل كبير ونشر الوعي العام وإستراتيجيات التثقيف طويلة المدى لتعزيز مفهوم النزاهة بعَدِها مسؤولية عامة.

Controlling of corruption
A Study in Iraqi's Economy and Neighboring Countries

Dr.Mohamad N. Mahmood — Lecturer
Fares J. Naief — Assistant Lecture
Department of Financial and Banking Science /College of Administration and Economics/ University of Mosul

Abstract

The aim of research is to know the corruption as a concept, consequences, and measurement. Then study this subject in Iraq and it's border countries (Saudi Arabia, Jordan, Syria, turkey, Iran, and Kuwait)) in period 2003-2009 through using corruption indicator from world bank and control of corruption index from international

transparency organization, the result of research Iraq is occupied last position in this indicators and Iran, and Jordan was the first and Kuwait.

الهوامش والمصادر

(1) يماني، هناء،الفساد الإداري وعلاجه من منظور إسلامي www.scc.online.com (2004)، ص 2.

(2) الوائلي، ياسر خالد بركات ، الفساد الإداري: مفهومه ومظاهره، وأسبابه مع إشارة خاصة إلى تجربة العراق في الفساد، مجلة النبأ العدد 180، بغداد، العراق (2006)، ص 1.

(3) المصدر السابق، ص 3.

(4) المصدر السابق ص 4.

(5) الجابري، عبد الله بن حسن، الفساد الاقتصادي:أنواعه، أسبابه، آثاره وعلاجه، قسم الاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، السعودية (2008)، ص 12.

(6) النجار، يحيى غني، الآثار الاقتصادية للفساد، www.nazaha.iq/search (2001)، ص ص 4-6.

(7) مهدي، ساهر عبد الكاظم الفساد الإداري :أسبابه وآثاره واهم أساسيات علاجه، دائرة المفتش العام، قسم التفتيش الإداري، بغداد، العراق (2008)، ص ص 6-7.

(8) المصدر السابق، ص 21

(9) كليتجارد، روبرت، السيطرة على الفساد، دار البشير ، بيروت، لبنان، (2008)، ص33.

(10) منظمة الشفافية الدولية التقارير السنوية حول الفساد 2003–2009
www.transparency.org.

(11) البنك الدولي 2003–2008 www.worldbank.org/governance.